



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية وتخصصية

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 216 January 2019

عدد 216 كانون الثاني (يناير) 2019

برعاية دولة الرئيس السيد سعد الحريري
Under the Patronage of His Excellency Mr. Saad Hariri

منتدى القطاع الخاص العربي
ARAB PRIVATE SECTOR FORUM
16 January 2019
١٦ كانون الثاني - يناير ٢٠١٩



تظاهرة اقتصادية عربية حاشدة في
"منتدى القطاع الخاص العربي"

• نبيل عيتاني لـ "العمران العربي": تبني رؤية
الاقتصاد الرقمي لتعزيز نمو الناتج المحلي العربي
• التطورات الحديثة في لوجستيات التجارة
وأهمية الاستفادة منها في العالم العربي

• وفد القطاع الخاص العربي يلتقي رئيس
الجمهورية اللبناني ميشال عون
• اتحاد الغرف العربية يشارك بفعالية في
القوة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة



بنك بيروت

Bank of Beirut

معكم لأبعد حدود

70 فرعاً في لبنان

16 فرعاً في أستراليا

3 فروع في أوروبا

5 فروع في سلطنة عمان

3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوقّر لكم تجربة مصرفية فريدة
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود.

www.bankofbeirut.com

٧/٢٤ خدمة الزبائن

١٢٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٠٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا





اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القَصَّار

الرئيس
محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



الدكتور سامي بن
عبد الله العبيدي
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



محمد العيد بن عمر
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



محمد جامع
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد غسان
القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



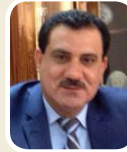
سعود البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



خليل رزق
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



قيس اليوسف
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



علي ثنيان الغانم
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



شاهين علي شاهين
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي
الأمين العام



الاقتصاد الرقمي.. بصيص أهل في العالم العربي



والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويلحظ المؤشر اولا التباين بين دولة وأخرى، وثانيا انه رغم التطلعات والمبادرات الحكومية الطموحة تجاه التحول الرقمي، فإن 6% فقط من شعوب منطقة الشرق الأوسط ما زالت تنعم بتطبيق أنظمة الحكومة الذكية الرقمية، وهذا بدوره يؤكد على المكانة المتأخرة التي تحتلها المنطقة بالمقارنة مع الدول المتقدمة في مجال التحول الرقمي في قطاع الأعمال، بدءًا من انخفاض قيمة رأس المال المغامر المتاح لتمويل الشركات الناشئة وانتهاءً بحجم القوى العاملة في الوظائف والصناعات الرقمية.

إن أهمية الاقتصاد الرقمي تكمن في أنه يسهم بأكثر من 3 تريليونات دولار في نمو الناتج المحلي العربي، ومن هنا ضرورة تبني رؤية الاقتصاد الرقمي العربي لفرص نمو الناتج المحلي للدول العربية تتماهى طردياً مع النمو السكاني في المنطقة العربية، ومع أهداف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية. مع الإشارة إلى أن المساهمة الرقمية في اقتصادات الدول العربية حالياً لا تتعدى 4 في المئة مقارنة بـ 22 في المئة عالمياً.

من هنا، لا بدّ من إيجاد قوانين وتشريعات منمّطة للاقتصاد الرقمي وسياسات تنظم التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي لضمان شمول جميع الدول العربية، وصياغة السياسات المرنة المتعلقة بمقومات الاقتصاد الرقمي العربي من البنى التحتية التكنولوجية، والسياسات والتشريعات المرتبطة، والحوكمة، والمهارات الرقمية والتمويل ورؤوس الأموال البنينة والعالمية.

إلى جانب ترسيخ نجاح العمل العربي المشترك في بناء اقتصاد رقمي منافس عالمياً عن طريق التكامل بين الدول العربية وتضافر جهود الحكومات العربية في سبيل تحقيق هذا الهدف، لذلك ينبغي تسريع جهود التحول الرقمي في الشرق الأوسط، ومن أجل ذلك قدمت ماكنزي عشر توصيات ملموسة في أربعة مجالات رئيسية وهي: الحكومة، وشركات القطاع الخاص، والتمويل، والمواهب البشرية. المستقبل الرقمي في الشرق الأوسط يستلزم تضافر جهود جميع الأطراف المعنية من قادة حكوميين وكيانات فردية وقطاع خاص ومجتمع مدني. وبالخلاصة، فإنّ قمة بيروت، عالجت موضوع الاقتصاد الرقمي الهام جداً من خلال إطلاق مبادرة عملية عربية، قدمتها الكويت كما أسلفنا، تؤمن مشاركة الحكومات في هذا الجهد لتتكامل معها لاحقاً جهود القطاع الخاص وسائر مكونات مجتمع الاعمال، فهل نمضي على طريق الحداثة؟

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

حملت القمة التتموية: الاقتصادية والاجتماعية الرابعة التي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت في 20 كانون الثاني (يناير) 2019، بصيص أمل جديد في سياق التعاون العربي، فكان من

أبرز ما تمخّص عن هذه القمة "إعلان بيروت" الذي نادى بضرورة تبني سياسات استباقية لبناء القدرات اللازمة للاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي وتقديم الدعم للمبادرات الخاصة، إلى جانب أهمية وضع رؤية عربية مشتركة في مجال الاقتصاد الرقمي، من أجل مواكبة عربية لثورة الاتصالات والمعلومات، لأن الاقتصاد الرقمي صار محركاً هاماً للنمو الاقتصادي العالمي.

أهمية هذا البند لا تتأتى من أهمية الاقتصاد الرقمي بشكل عام، فهذا امر معروف، وإنما بسبب انه البند الوحيد الذي ارفق بمبادرة عملية لتنفيذه من خلال مبادرة دولة الكويت لإنشاء صندوق للاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأس مال وقدره مئتي مليون دولار أميركي بمشاركة القطاع الخاص، ومساهمة دولة الكويت بمبلغ 50 مليون دولار، وكذلك مساهمة دولة قطر بمبلغ 50 مليون دولار من رأس مال هذا الصندوق، بما يعادل نصف حجمه.

وعلى هذا الأساس، ينبغي الشروع فوراً في العمل لإدراك التأخر العربي في هذا المجال، مع العلم أنّ بعض الحكومات العربية، وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، قد قامت بتنفيذ مبادرات التحول الرقمي الأساسية، حيث تحتل الإمارات الصدارة بين دول الشرق الأوسط في تبني التحول الرقمي، لا بل ارتقت إلى المراكز الأولى في العديد من المقاييس في مؤشر التحول الرقمي. وقد أعلنت دول أخرى عن طموحات كبيرة وحققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. ولكن رغم ذلك، ما زالت جهودها الرامية إلى تشجيع الابتكار والارتقاء بمعدلات الاعتماد الرقمي في القطاع العام إلى مستويات أعلى تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ مثل افتقارها إلى هيكل الحوكمة اللازم لتحقيق التغيير المنشود.

وفي هذا السياق يعرض مؤشر ماكنزي للتحول الرقمي في الشرق الأوسط في تقرير خاص مستوى التحول الرقمي والأثر الناتج عنه في تسع دول بمنطقة الشرق الأوسط وهي: البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وسلطنة عمان، وقطر،

التطورات الحديثة في
لوجستيات التجارة وأهمية
الاستفادة منها في العالم
العربي



30

وفد القطاع الخاص العربي
يلتقي رئيس الجمهورية
اللبناني ميشال عون



27

اتحاد الغرف العربية يشارك
بفعالية في القمة التنموية:
الاقتصادية والاجتماعية الرابعة



18

تظاهرة اقتصادية عربية
حاشدة في "منتدى القطاع
الخاص العربي"



9

فهرس المحتويات

تجارة

التطورات الحديثة في لوجستيات التجارة وأهمية
الاستفادة منها في العالم العربي

30

مقال

الغرفة العربية-اليونانية:
أربعون عامًا من التميز في الشراكة

46

زراعة

طرق الزراعة المائية

49

نشاط الاتحاد

تظاهرة اقتصادية عربية حاشدة في "منتدى القطاع
الخاص العربي"

9

اتحاد الغرف العربية يشارك بفعالية في القمة التنموية:
الاقتصادية والاجتماعية الرابعة

18

وفد القطاع الخاص العربي يلتقي رئيس الجمهورية
اللبناني ميشال عون

27



عدد 216 - كانون الثاني (يناير) 2019
Issue No. 216 January 2019

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شرف للطباعة والنشر

Kuwait: IMF
Concluding Statement
of the 2018



66

نبيل عيتاني
لـ "العمران العربي": تبني رؤية
الاقتصاد الرقمي لتعزيز نمو
الناتج المحلي العربي



51

مقابلة

نبيل عيتاني لـ "العمران العربي": تبني رؤية الاقتصاد

51

الرقمي لتعزيز نمو الناتج المحلي العربي

55

أخبار

Focus on an Arab economy:

KUWAIT: IMF CONCLUDING Statement of
the 2018

66